



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: عوامل تكثير الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير

اسم الكاتب: أمانى حاىل عبد الهادى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2178>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 13:38 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



# عوامل تكوين الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير

أمانى خالد عبد الهادى (\*)

## مقدمة :

تعتبر عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقّدة وذلك لصعوبة الإلام بجانبها المختلفة ويكون الرأي العام نتيجة تفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية تمارس كل منها أثراًها على الفرد وتساهم في تكوين الرأي العام وتكون لوسائل الإعلام دور كبير في إظهارها للواقع .

فإن ما نحاول توضيحه ضمن هذه الدراسة هو ماذا يعني بالرأي العام، وكيف ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر على تكوين رأي عام شعبي مصرى مطالب بتغيير النظام السياسي، نتيجة تنامي شعور لدى الجماهير الشعبية في مصر بأن احتياجاتهم الضرورية غير متوفّرة ولا بد من التغيير ،لاسيما بعد نجاح التغيير في تونس والتخلص من نظام زين العابدين بن علي ،وكان لوسائل الإعلام والاتصال الدور البارز والمؤثر في تغيير النظام السياسي المصري عن طريق تسهيل عملية اتصال الجماهير الشعبية لبلورة مطالبهم وتحقيق التغيير.

## أهمية الدراسة :

في ضوء عمليات التغيير التي تشهدها المنطقة العربية ،تأتي هذه الدراسة لتسهم في تسلیط الضوء على عوامل تكوين الرأي العام في مصر ودورها في تحقيق التغيير ،ودراسة حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية .

## فرضية الدراسة :

للقيام بتحليل منطقي وموضوعي للدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- ١ - ماهي العوامل التي ساهمت في تكوين الرأي العام المصري وأدت الى المطالبة بالتغيير؟
- ٢ - ماهي حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير؟
- ٣ - هل ستتمكن مصر من تغيير سياستها الخارجية السابقة أم سوف تعمل على الاستمرار في السياسات السابقة دون تغيير؟

## منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النظمي ،وهو صلب الموضوع عند الحديث عن العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم في سياسة الدولة ،والتي من خلال تفاعل النظام السياسي معها يتصرف حيال محيطه الخارجي .

## هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تعريف الرأي العام وعوامل تكوينه .

المبحث الثاني : حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية المصرية بعد تغيير النظام السياسي .

فضلاً عن مقدمة وخاتمة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

(\*) طالبة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .

## **المبحث الأول : تعريف الرأي العام وعوامل تكوينه :-**

لقد أولى الباحثون الرأي العام أهمية كبيرة ، وتعددت تعاريفه بتنوع الأشخاص الذين يحثوا فيه، وترجع صعوبة الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للرأي العام إلى طبيعته الشائكة التي تتأثر بالنظام السياسي والاجتماعي السائد والذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر، وإلإضاح ما ذهبنا إليه سنقدم عددا من التعريفات للرأي العام، فيعرفه الكاتب المصري (مختار التهامي) بأنه "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الوعية في فترة زمنية معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتمل فيها الجدال والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مسا مباشرا".<sup>(١)</sup> و يعرفه المفكر الأمريكي (وليام الج) انه " نوع من التعبير الصادر عن الإفراد أو جماعة من الأشخاص، أما بالموافقة أو المعارضة نحو موضوع خلافي أو مشكلة معينة أو بمعنى آخر هو مجموعة الاتجاهات التي تسيطر على الجماعة إزاء مشكلة ما وتعبر عن رأي الأغلبية".<sup>(٢)</sup> وينذهب البعض إلى تعريف الرأي العام بأنه " تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين أما من تلقاء أنفسهم، أو بناءا على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضًا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده ".<sup>(٣)</sup>

فمن خلال ما تقدم يمكن أن نخرج بتعريف للرأي العام بأنه " اتفاق بين مجموعة أفراد ضمن رقة جغرافية معينة تجاه موضوع معين " .

وأن عملية تكوين الرأي العام تتم من خلال تفاعل عدة عوامل تمس حياة الفرد ، فعلى الرغم من اهتمام الأشخاص بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، إلا إنه أصبح للعامل السياسي تأثيره في تشكيل الرأي العام.<sup>(٤)</sup> ونخص بذلك دور وسائل الإعلام والاتصال (الإنترنت) والعامول السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلورة الرأي العام المصري ، ومطالبه بالتغيير لاسيما بعد أحداث التغيير في تونس ونجاح الشعب التونسي في القضاء على حكم زين العابدين بن علي ، تولد لدى الجماهير المصرية الرغبة في إجراء تغيير مماثل للذى حصل في تونس ، وتم الاتفاق في إعلان تلك المطالب بين الجماهير الشعبية عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الإنترنت) ، فكان لتلك الشبكات الدور الأساسي والمباشر في تكوين الرأي العام المصري وبلورته من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي.<sup>(٥)</sup> وأن إطلاق دعوات التغيير وخلق مناخ حرية التعبير والإعلام وتعزيز المشاركة الشعبية والتعددية السياسية والأساليب الديمقراطية في الحكم والدعوة إلى إصلاح البنية الاقتصادية وتقليل هيمنة الدولة على الاقتصاد عن طريق الإصلاح الاقتصادي ، هي مطالب جماهيرية ممثلة بالمجتمع المدني ، ووسائل الاتصال الجماهيري التي استجابت لتلك الدعوات من أجل تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .<sup>(٦)</sup>

أما العوامل التي ساهمت في تكوين الرأي العام المصري ومطالبه بتغيير النظام عديدة لكن أهمها تلك التي كان لها الأثر المباشر في انطلاق الدعوات الشعبية والرغبة في التغيير وهي بالأتي :-

**أولا : احتكار السلطة السياسية قضية توريث الحكم :**

تأتي هذه القضية على قمة القضايا السياسية الداخلية المطروحة على مائدة النقاش السياسي اليومي ، فينقسم المجتمع المصري لأربع جماعات مكونة أربعة آراء عامة في هذه القضية وهي :-<sup>(٧)</sup>  
الجماعة الأولى : وهي الطبقة الفقيرة أو المعدمة ، ويمكن القول بأن هذه الطبقة لا تتفاعل كليةً مع هذا الطرح.

الجامعة الثانية : وهي الطبقة المتوسطة و التي تضم فئات المتعلمين بشكل عام، وتميز هذه الفئة بتمتعها بقدر من الوعي والثقافة والإلمام بمتغيرات الواقع، وترى هذه الجامعة أن حدوث التوريث وصعود جمال مبارك لمنصب رئيس الجمهورية سيزيد الوضع السياسي سوءاً والاقتصادي تردياً، وما يساهم في تكون هذا الرأي لهذا الطبقة المعاناة الشديدة التي يعنيها أفراد هذه الطبقة مع النظم التعليمية والإدارية والحكومية للدولة.

الجامعة الثالثة : وتضم الطبقة فوق المتوسطة، وهم صغار رجال الأعمال والتجار والأثرياء الجدد، وهؤلاء يرون أن سياسة الحزب الوطني ستظل كما هي، بلا تغيير، بصرف النظر عن شخصية رئيس الحزب، ولا يظهرون تفاعلاً حقيقياً مع هذه الإشكالية.

الجامعة الرابعة : وتضم كبار رجال المال والأعمال في مصر، ومؤخراً أصبحوا هم أنفسهم من قيادات الحزب، بل وأعضاء في البرلمان ومجلس الوزراء، وبطبيعة الحال فهم يؤيدون صعود جمال مبارك لسدة الحكم، بل ويأملون في حدوث ذلك سريعاً.

وقد أدت عملية احتكار السلطة السياسية قضية توريث الحكم في مصر إلى ظهور الاستبدادية والتسلطية في الحياة السياسية المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام ،حيث أدى غياب الديمقراطية وحرية الرأي العام وذلك بفرض القيود على حرية الرأي والتعبير في ظل الاحتكار الحكومي الكامل أو شبه الكامل لوسائل الإعلام المسموعة والمسموعة .<sup>(٨)</sup> إضافة إلى تحول الأسرة الرئيسية الحاكمة في مصر وأتباعها إلى الحالة الإقطاعية اقتسمت فيما بينها الاقتصاد والمجتمع وحولت المواطنين إلى حالة تشبه رقيق الأرض في العصور الإقطاعية في أوروبا في القرون الوسطى ، وإتباعها تحويل الحكم إلى وراثة دون توفر شرعية توريث الحكم من الأب إلى الابن ،فأن موضوع توريث الحكم في مصر مع إن الرئيس المصري السابق حسني مبارك لم يؤدي الحد الأدنى من الدور المنوط به كرئيس دولة في إدارته للدولة ،الامر الذي خلق حالة من عدم الرضا والقبول الجماهيري في مصر، وهنا حالة عدم القبول الشعبي خلقت شعور لدى المواطن المصري بالإقصاء والتهميش السياسي واحتكار السلطة من قبل النظام الحاكم .<sup>(٩)</sup> وبالتالي ظهرت مرحلة جديدة من مراحل تكوين الرأي العام، وهي مرحلة تميزت بالتصادم والصراع بين إرادة الحاكم المستبد أو السلطة مسنودة بأولئك الذين تعودوا على السمع والطاعة وبين القوى المستقلة على الجانب الآخر التي ترغب بالتغيير ،وفي هذه المرحلة بدأ الرأي العام المصري في التتحقق من قوته وبدأ بالسؤال عن حقوقه وحقوق حاكميه وواجباته وواجبات حاكميه واحد ينظم المعارضة والنقد من أجل التغيير والإصلاح.<sup>(١٠)</sup>

## - ثانياً : التدهور الاقتصادي والاجتماعي -

في الخمس سنوات الأخيرة ارتفع معدل الفقر في مصر بشكل خطير، إذ إن أغنى ١٠٪ من السكان المصريين يحصلون على ٨ أضعاف ما يحصل عليه أقرن ١٠٪ من السكان البالغ عددهم ٧٥ / ٤ مليون نسمة وذلك طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٨ م .<sup>(١١)</sup> ، ومع تفاقم أزمة الغذاء العالمية توالت الأحداث الكارثية التي كشفت عن مدى هشاشة النظام الاقتصادي المصري، وخلوه من أي مصادر تنمية تسمح للشعب أن يواكب الأزمات العالمية بشكل آدمي، وترى الطبقة العريضة من الشعب ، والتي تضم هؤلاء الذين حصرتهم المؤسسات الدولية تحت خط الفقر، أن السبب الرئيسي خلف تلك الأوضاع المتردية هو الحزب الوطني وسياساته التي (تبعد مصر تحت مصطلح الخصخصة) .<sup>(١٢)</sup>

أدرك الشعب المصري بأن ثرواتهم الاقتصادية تنهب من قبل السلطة الحاكمة بينما يعاني الشعب من البطالة غير المقنعة .<sup>(١٣)</sup> وارتفاع في الأسعار والتي لا تتناسب مع حجم دخل الفرد ، مما أدى إلى تردي الظروف الاجتماعية

والاقتصادية وخلق فروق كبيرة بين طبقات المجتمع المصري وهناك طبقات تعيش حالة في البذخ والترف وطبقات تعيش تحت خط الفقر ، وذلك بسبب ارتباط الشروط الاقتصادية بالسلطة والمحظوظين بها بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمع المصري .<sup>(١٤)</sup>

فأن تزايد الشعور بالحرمان الاقتصادي والمظالم الاجتماعية والتهميش السياسي خلق حالة من الغضب الجماهيري الذي تولدت عنه المظاهرات والاحتجاجات ، ولفت انتباه النظام السياسي إلى فجوات ومظالم سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى اتفاق الرأي العام المصري حول ضرورة المشاركة السياسية و تغيير النظام السياسي، ففي هذه المرحلة من مراحل تكوين الرأي العام ، اختفت فيها عادة مظاهر الخضوع من الشعب لرئيس الدولة وعلى رئيس الدولة الاعتراف بأنه وكيل للمواطنين لا أكثر ، عندها يصبح الرأي ايجابياً ومتاحماً بمقومات حياته ومقدرات أمره، بعد إن كان الشريك المنسي .<sup>(١٥)</sup>

### ثالثاً : تطور وسائل الإعلام والاتصال :

في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات التي شملت ميادين واسعة من وسائل الاتصال الجماهيري جمياً، وسرعتها المستمرة ، فضلاً عن قدرتها على اختراق الأفاق واحتزاز الأبعاد والمسافات ، أدى إلى انتشار المعلومات والثقافات بصورة لا مثيل لها من قبل ، وأصبح من المعتذر فرض رقابة على الأعلام وكذلك ليس بمقدور الدولة أن تعيش بمغزل عن العالم .<sup>(١٦)</sup> أيضاً تطور وسائل الاتصال الحديث ساعدت على بلورة الرأي العام وذلك لسهولة الاتصال بين الجماعات المختلفة وسرعة وصولها إلى عدد كبير من الناس في وقت واحد واستخدامها العالم الافتراضي (الانترنت) للحصول على استجابات معينة حول سياسة ما وتحديد كيفية التعامل معها .<sup>(١٧)</sup> إذ ساهم العالم الافتراضي (الانترنت) في إشباع الحاجات الفردية عن طريق التحاور عبر موقع التواصل الاجتماعي ، مع وجود شبكات يستطيع الأفراد الانضمام إليها ، وتكون من (شبكات إقليمية ، شبكات مراكز العمل ، شبكات الكليات ، شبكات المدارس الثانية).<sup>(١٨)</sup>

ولقد ساعدت تقنية استخدام العالم الافتراضي على الاتصال المباشر بين أعداد هائلة من الناس يتحاورون ويتناقشون وبتحديث حول الأمور الساخنة والحوارات المعقّدة والبساطة، وحول ظروف حياتهم وواقعهم المعيشي ورغبتهم في العيش بكلمة وحرية لأن تبادل الآراء بين المواطنين يؤدي في النهاية إلى تشكيل الرأي العام .<sup>(١٩)</sup>

وهنا ساهم التواصل في العالم الافتراضي إسهاماً كبيراً في صناعة التغيير في مصر لأنه عرض التواصل في عالم الواقع ، فكان للانترنت دوراً كبيراً في هذه المسألة كونه مكن الآف من الشباب المصريين إن يتناقشوا حول فكرة محددة وهي إن يجعلوا ما حصل في تونس مثالاً يحتذى به في مصر، مع إنهم موجودون في أماكن مختلفة وبعضهم لا يعرف ببعضه ، والقدرة على الحشد والتعبئة كانت كبيرة وهذا الأمر كان صعب في العالم الواقعي لأن الحشد في الواقع يتطلب التواصل مع الجمهور العام وهذا الأمر من الصعب تحقيقه بسبب قانون الطوارئ .<sup>(٢٠)</sup> الذي فرض قيود أمنية وقانونية وبيروقراطية، إذ ظل قانون الطوارئ سارياً ٤٩ سنة بفترات متقطعة قبل سنة ١٩٨١م، ومستمراً بدون انقطاع منذ هذا التاريخ حتى لحظة التغيير، فضلاً عن قوانين أخرى خاصة بقيود حريات الرأي والتعبير وتكوين التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني دون موافقة الحكومة.<sup>(٢١)</sup> فكان لوسائل الإعلام الإلكتروني الحديثة التي تشمل شبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في كسر حاجز الخوف الداخلي للشباب المصري ، فضلاً عن الدعوات التي تم إطلاقها عبر موقع التواصل الاجتماعي والتي تعد السبب الرئيسي وال مباشر في اندلاع الحركات الاحتجاجية في مصر للمطالبة في التغيير .<sup>(٢٢)</sup>

فمن خلال ما تم ذكره، كان للتهميش السياسي وممارسة الدكتاتورية من قبل النظام السابق في مصر، فضلاً عن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب، دافعاً قوياً في تكوين الرأي العام المصري للمطالبة بالتغيير السياسي والذي ساعد على بلوغه وجعله حقيقة واقعية هي وسائل الاتصال الحديثة، التي أعطت فرصة للمواطنين إلى التجمع بأعداد كبيرة والاتفاق فيما بينهم حول مطالب أساسية في مقدمتها المطالبة بالخلص من النظام الحاكم وذلك بالاستمرار بالتظاهر والاعتصام حتى تمت الاستجابة لمطالب الجماهير.

### المبحث الثاني : حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية :-

يتمتع الرأي العام بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الخارجي باعتباره مرآة عاكسة لأراء الجماهير مما يسمح بوجود نوع من التفاعل بينهم وبين صناع القرار، وقد ازدادت أهمية الرأي العام مع أحداث التغيير في المنطقة العربية وتغيير الأنظمة السياسية، وبالتالي إلى منهجة السياسة الخارجية المصرية فإن تحركها يكون وفق أهمية تلك العلاقة لمصر على المدى البعيد بعض النظر عن إنها تتفق مع سياسات تلك الدولة أو تختلف معها .<sup>(٢٣)</sup>

ويكفي أن يمارس الرأي العام تأثيره على السياسة الخارجية المصرية عن طريق التظاهر والاعتصام ، ولا يقصد بما أن محل محل صاحب القرار السياسي الخارجي في تقرير ما يريد الرأي العام وإنما لهذه المظاهرات وظائف محددة وهي إن توصل رسالة لصانع القرار السياسي مؤداتها أن هناك عدم رضا من الجماهير الشعبية حول قضية معينة تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة .<sup>(٢٤)</sup> ، مما يؤدي ذلك الأمر إلى وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية من أجل اختيار بدائل معينة ، أو تحديد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة، وهناك رأيين مختلفين حول حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية ، إذ يرى الرأي الأول إن السياسة الخارجية مجال يختص به صانع القرار السياسي الخارجي ، وهو أقرب إلى مقولات النظرية الواقعية التي هي أقرب للتطبيق ، إذ تؤكد إن العديد من التجارب في الدول الديمقراطية ، الحكومات لا تخضع للضغوط الشعبية خاصة في قضايا السياسة الخارجية وال العلاقات الدولية ، لأن إدارة معظم هذه القضايا يتم في إطار قنوات باللغة السريعة تفادياً لردود الأفعال الجماهيرية التي قد يكون دافعاً لعدم درايتها بما يجري خلف الكواليس في مسار العلاقات بين الدول ، والمثال الواضح على ذلك هو أحداث السفارة الإسرائيلية التي تعرضت إلى مواجهة شعبية مصرية ، فرغم إنما وقعت في أكثر الفترات التي يجب إن يؤثر فيها الرأي العام المصري في السياسة الخارجية ، فإن ما شهدته مصر من مظاهرات بهذا الخصوص لم يسفر في النهاية عن تحول استراتيجي ملحوظ في العلاقات المصرية – الإسرائيلية ، ولم يتجاوز حدود لفت نظر الحكومة المصرية إلى إعادة ترتيب العلاقات بين مصر وإسرائيل سواء في تصدير الغاز المصري لإسرائيل ، أو الملف الفلسطيني ، لذلك فإن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية يكون محدوداً حتى في الدول الديمقراطية.<sup>(٢٥)</sup>

أما الرأي الثاني يرى إن الرأي العام يحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة ، وبمعنى ممارسة نوع من الضغط على الحكومة لتغيير نمط العلاقة مع دولة أخرى أو منظمة ما ، وان الرأي العام المصري أصبح أكثر تأثيراً في السياسة الخارجية بعد عملية التغيير السياسي في مصر ومثال على ذلك إصرار الحكومة المصرية الحالية على اعتذار المسؤولين الإسرائيليين عن مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود استجابة لضغط الرأي العام المصري ، وهذه هي المرة الأولى التي يهتم فيها صانع القرار المصري بالرأي العام ، ويسعى لاسترضائه .<sup>(٢٦)</sup>

وقد ظهرت عدة أمثلة من التفاعل الحكومي مع الرأي العام فيما يخص السياسة الخارجية للدولة تمثلت في :-<sup>(٢٧)</sup>

١. النمط التحايلي، وهو نمط شائع تقوم به الدولة للتحايل على الانفعالات الجماهيرية الغاضبة ، من خلال القيام بإجراءات شكلية أو طرح بدائل جزئية

أو مؤقتة، يتم من خلالها امتصاص غضب الرأي العام دون إحداث تغيير في جوهر السياسة الخارجية أو في ثوابت العلاقة القائمة مع الإطراف الخارجية، ومثال على ذلك رد فعل أغلب الدول العربية لغضب الرأي العام عقب نشر الصور المسيئة للإسلام لم تصل إلى الحد الذي كان الرأي العام يطالب به وهو قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع تلك الدول .

٢. نمط إجراء تغيير فعلي في بعض جوانب السياسة الخارجية وعادة ما يرتبط هذا النمط بأحداث تمس هيبة الدولة ورموزها القيادية وهو يعبر عن ظاهرة شخصنة الموقف السياسية ، والنماذج الواضح لهذا النمط في علاقة مصر مع السودان وأثيوبيا وذلك عقب تعرض الرئيس المصري السابق حسني مبارك للاغتيال في أديس أبابا أثناء حضوره اجتماع القمة الأفريقية، فعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أثر واضح لغضب الرأي العام إلا إن الحكومة المصرية كانت حرفيصة على الإيمان بوجود مشاعر شعبية غاضبة ، من خلال ترتيب المظاهرات التي تطالب بالقصاص من الدولة التي وقعت على أرضها تلك المحاولة .

٣. النمط الأمني والاقصائي ، إذ تقوم الدولة بتشويه صورة الأطراف الخارجية التي تطالب قوى الرأي العام بتصحيح العلاقات معها ، كما تقوم بتخوين بعض الأطراف الوطنية التي تطالب بهذا التصحيح، وتلصق بهم العمالة والإضرار بالمصالح الوطنية العليا ومثال على ذلك الشكوك التي أثارتها في بعض الأوقات سلطات الأمن المصرية حول وطنية جماعات البدو في سيناء والتشكيك بهم .

لكن في نهاية ما تم ذكره حول حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية تتلخص في مدى أهمية القضية بالنسبة للمصالح الحيوية لمصر فإذا كانت مطالب الرأي العام تسبب الضرب بتلك المصالح ، فإن صانع القرار يقوم باختيار السياسة التي يرى فيها تحقيق مصلحة الدولة ، لأنه يكون أكثر معرفة والماما يقضايا السياسة الخارجية من الرأي العام الذي عادة ما يكون خاضع للعديد من القوى التي تؤثر في توجيهه بمختلف المجالات ، لكن حتى يمكن صانع القرار من امتصاص غضب الرأي العام إزاء موضوع معين له علاقة في السياسة الخارجية للدولة يقوم صانع القرار باختيار سياسة خارجية بديلة تلقى قبول الرأي العام وفي الوقت نفسه لا تسبب الضرب في المصالح الحيوية للدولة .

### المبحث الثالث : السياسة الخارجية المصرية بعد تغيير النظام السياسي :-

إن طبيعة أي تغيير سياسي يأتي بنظام سياسي جديد ، يضم عدد من القوى السياسية تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها السياسية ، ويتحدد ذلك التعدد والتتنوع بمقدار المسافات الفاصلة بينها فيما يتعلق بما يعد مصلحة وطنية للبلاد ، فمن الممكن أن تختلف البرامج والرؤى لخدمة تلك المصالح وليس للضرر بها ، فإن النظام السياسي في مصر قد يواجه مشكلة من نوع جديد ، قد تؤثر في شبكة علاقتها الخارجية ، إذ تضم مصر عدد من القوى السياسية الإسلامية منها(الإخوان المسلمين ، الجماعة الإسلامية ، السلفيون ) إضافة إلى قوى ليبرالية ويسارية وناصرية وقومية، هنا ستظهر إشكالية كيف تعامل هذه القوى مع الخارج في المستقبل.<sup>(٢٨)</sup>

لذلك ستعمل على توضيح نجاحي يمكن للحكومة المصرية إتباع أحدهما في علاقتها الخارجية وذلك وفق ما

يليه :-

أولاً : نهج الاستمرارية في السياسة الخارجية المصرية :

يواجه النظام السياسي المصري الجديد العديد من التحديات التي تكون سبباً رئيساً في عدم تغيير السياسة الخارجية المصرية وتلك التحديات متمثلة في :-

١. لا يمكن للنظام المصري الجديد إن يجعل من التغيير السياسي حجته للتنصل من الالتزامات الدولية والتعاقدية، وذلك وفقاً إلى قواعد القانون الدولي المنظمة للتفاعلات الدولية ، وهو ما يعني ضرورة التزام النظام السياسي الجديد بعد التغيير بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية كعضوتها في المنظمات الدولية أو التزامها بمعاهدات الدولية والإقليمية التي يؤثر إلغاءها على الأمن والاستقرار الدولي، وهنا تكون مسألة التعاقدات والالتزامات الدولية أحد أهم التحديات المواجهة لعملية التغيير في السياسة الخارجية المصرية.<sup>(٢٩)</sup>

٢. إن عملية التغيير في مصر وبقي الدول العربية كانت لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية بالأساس وتعلق بعلاقة السلطة مع المواطن ، وليس الاعتراض على السياسة الخارجية للدولة ، وإن ما يهم المواطن المصري بالدرجة الأولى هو الاستقرار الداخلي بعد التغيير وبناء مؤسسات جديدة.<sup>(٣٠)</sup> فبعد تحقيق التغيير السياسي في مصر ستتهم الحكومة المصرية أولاً بترتيب مؤسساتها الداخلية والتخلص من بقايا آثار نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك ، وستعكف على استئناف مقومات بنائها وقوتها ، وتتجنب قدر الإمكان الدخول في مواجهات خارجية عسكرية أو خلق عداوات مع القوى الخارجية ، بما في ذلك إسرائيل وحلفائها ، ولكن ذلك لا يعني إنما تتخل عن كرامتها وعزتها وإنما يعني أن يكون هناك تبدل في مواقفها السياسية مع تجنبها المواجهات مع القوى الكبرى.<sup>(٣١)</sup>

٣. الاعتماد على الخارج في المرحلة الانتقالية للحكومة المصرية فيما يخص بناء المؤسسات الجديدة وذلك في الاستفادة من النماذج الخارجية خاصة في بناء نظام سياسي يلزم تحقيق الأمن وتشغيل عجلة الاقتصاد ، مما يتعلق باستعادة الأمن فهي مهمة بالأساس وهي عملية داخلية لكن يمكن الاعتماد على الخارج والاستفادة من الخبرات الأجنبية لبناء أجهزة أمنية وإعادة صياغة مؤسسة الأمن المصري .<sup>(٣٢)</sup> وبما إن السياسة الخارجية بشكل عام هي امتداد للسياسة الداخلية وهدفها ممارسة النشاط الخارجي من أجل خدمة أهداف وقضايا الداخل لذلك فإن التحرك الخارجي المصري سيتم توظيفه لخدمة المصالح الداخلية وهي التنمية – الاستقرار – تأمين المصالح الحيوية.<sup>(٣٣)</sup>

٤- الاعتماد على المعونات الخارجية سواء كانت مالية أم عسكرية من أهم التحديات التي تحول دون انتهاج مصر سياسة خارجية مختلفة تماماً عن سياستها السابقة خاصة تجاه الدول الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية لأن هناك قيود اقتصادية عديدة تحد من استعادة مصر نفوذها بشكل تام .<sup>(٣٤)</sup> فإن الاعتماد على المعونات العسكرية والمالية التي تقدمها الدول الغنية المانحة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، التي تمنع هذه الأموال بمدف الحصول على تسهيلات مختلفة من تلك الدول سواء سياسية أو اقتصادية ، فالمعونات المالية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى مصر تحتاجها الحكومة المصرية لتطوير نظمها الاقتصادية خاصة الزراعة والصناعة و البنية التحتية وتمويل المشاريع الصغيرة للارتفاع بمستوى المعيشة للأسر الفقيرة ، أما المعونات العسكرية فهي أحد روافد الميزانية العسكرية لبناء الجيش والأمن وتأثير على مستوى ونظم التسلح وتطويرها وأيضاً على التدريب والتأمين اللوجستي والفنى ، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة للمعونات المالية و العسكرية لمصر.<sup>(٣٥)</sup> وباعتبارها أقوى حلفاء مصر على الساحة الدولية، فإن الرئيس

المصري محمد مرسي ذكر في أحد تصريحاته " بأن من مصلحة مصر الحفاظ على الطبيعة الودية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وان نعمل على تعميقها" وذلك بحكم حاجة مصر للمساعدات الخارجية ،وهنا تواجه مصر تحدي بين رغبتها في استقلال قرارها الخارجي وإتباع سياسة خارجية مختلفة تماماً عن السابق ، وبين حاجتها للمساعدات الخارجية من أجل بناء نظام سياسي جديد، وبالتالي حاجة مصر للمساعدات الخارجية جعلت مصالح المؤسسات العسكرية والأمنية المصرية حتى بعد تغيير النظام السياسي والقيادات الحاكمة مربطة مع القوى الدولية الكبرى والعقائد الخاصة بها.<sup>(٣٦)</sup>

وفقاً لما تقدم فإن كثرة انشغال النخبة السياسية الجديدة بعد التغيير في بناء نظام سياسي جديد، وحاجتها إلى المساعدة الخارجية ،فضلاً عن تمكّن القوى الخارجية من محاصرة الاختيارات والبدائل التي أمام الحكومة المصرية وذلك لاعتماد مصر على المعونات الدوليّة التي يدورها تمنع حدوث أي تغيير حذري في السياسة الخارجية المصرية.

#### ثانياً : نهج التغيير في السياسة الخارجية المصرية :-

يمكن إن يؤدي التغيير السياسي في مصر إلى فتح الباب أمام إجراء تعديلات تدريجية وتغييرات جزئية على السياسة الخارجية المصرية ،فمع التغيير السياسي في مصر يمكن إن يكون هناك تغييراً مماثلاً في السياسة الخارجية، لكن من المهم أن نوضح كيف يكون شكل هذا التغيير؟ وهو أن يتترجم نفسه في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع النخبة السياسية الجديدة ولا يضر بمصالح الدولة وأمنها القومي .<sup>(٣٧)</sup> وإن فرص التغيير في السياسة الخارجية المصرية تتلخص فيما يلي :-

١. يمكن إجراء بعض التعديلات الجزئية على السياسة الخارجية المصرية مثال على ذلك تخفيف الحصار

على قطاع غزة وفتح معبر رفح والسماح بدخول قوافل المساعدات ،ويمكن أن يكون هناك بروداً في تطبيق اتفاقيات السلام مع إسرائيل ، وتراجعاً في مجالات التطبيع مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً، وقد يصل الأمر إلى التحميد العملي للعلاقات لكن دون ضرورة الإعلان الرسمي عن ذلك.<sup>(٣٨)</sup>

٢. تزايد قوة التيارات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ووصولهم إلى مراكز التشريع والرقابة وصنع القرار يمكن إن يؤدي إلى إمكانية إدخال مفاهيم واتجاهات جديدة في السياسات الداخلية والخارجية وتعديل برامج الاعتماد على المعونات الأجنبية أو إعادة النظر في شروطها ومحالاتها وتنوع مصادرها .

٣. قد تعمل الحكومة المصرية على مراجعة العلاقات والترتيبات القائمة مع الأطراف الخارجية وربما مد جسور جديدة للحوار والتعاون مع أطراف إقليمية أخرى بعد التأكيد من تكلفة التغيير وعوائده .<sup>(٣٩)</sup>

٤ - أحياناً تقتضي المصلحة القومية على مصر ضرورة استحداث دوائر حركة جديدة في السياسة الخارجية حسب مقتضيات التغيير الذي قد تفرضه البيئتين الداخلية والخارجية لمصر ،وما يحفظ مصر مكانها المركزية إقليمياً ودولياً وإحياء بعض الدوائر وتطوير أسلوب التكتنلوجيا وذلك بالحرص على توفير بيئة علاقات دولية وإقليمية تنسجم بالاستقرار والتعاون تتفاعل معها مصر بشكل نشيط ومشاركة وينظر ذلك بوضوح في توسيع وتعزيز مصر لدوائر اهتماماتها ،أخذها بالحسبان التطورات الدولية التي تعطيه بعداً مضاعفاً للعوامل الاقتصادية والتجارية والثقافية والتكنولوجية .<sup>(٤٠)</sup>

وفي نهاية الأمر يمكننا القول أن التغيير المتوقع في السياسة الخارجية المصرية لا يؤدي بالضرورة إلى الانقطاع التام عن السياسات السابقة، وفي الوقت نفسه لن تكون السياسة الخارجية المصرية متطابقة بشكل تام مع ما مضى

في شبكة علاقاتها وارتباطاتها واتصالاتها الدولية، وإن المقصود بالتغيير هو ما يعزز إحداث بعض التعديلات على

السياسة الخارجية المصرية .<sup>(٤١)</sup>

#### الخاتمة والاستنتاجات :-

١. إن تزايد الشعور لدى الشعب المصري بالتهميش السياسي والمظالم الاقتصادية والاجتماعية كان السبب الرئيسي في تكوين الرأي العام وتحقيق التغيير في مصر ، إذ لم تلقى المطالب الشعبية استجابة من قبل النظام السياسي وتم الاتفاق حول موضوع أساسي بين أفراد الشعب المصري وهو إسقاط النظام الذي لعبت وسائل الاتصال المتطرفة دوراً كبيراً في بلورة وتحقيق المطالب الشعبية .
٢. هناك حدود معينة لتأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية ، وهي حسب أهمية وطبيعة الموضوع ، وحسب حجم التعديلات المطلوبة في السياسة الخارجية إذا كانت تمس مصالح الدولة أم لا ، ففي هذه الحالة يظهر دور صانع القرار ويبدأ بصياغة بدائل تلقى قبول الرأي العام دون الضرر بمصالح الدولة الخارجية .
٣. إن الواقعية في السياسة الخارجية المصرية لا تعني تخلي مصر عن مبادئها الثابتة في التعامل الخارجي وإنما تعني عدم المثالية في السياسة مما يؤدي إلى ضياع مصالح الدولة وحقوقها في الخارج ، فالواقعية في السياسة الخارجية هي استعادة الدولة حقوقها وتحقيق مصالحها .
٤. لا يمكننا أن نفسر نجاح الشعب المصري في تغيير النظام السياسي إلى نجاحاً مماثلاً في السياسة الخارجية ، لأن السياسة الخارجية تخضع للعديد من التحديات التي تحول دون تغييرها ، خاصة باعتبارها سياسة ترتبط بمصالح الدولة القومية وقد يؤدي تغييرها إلى الضرر بتلك المصالح .
٥. يمكننا القول بأن السياسة الخارجية المصرية المتأملة مستقبلاً ستحمل صفة الموازنة بين الاستمرارية وإجراء بعض التعديلات عليها ، بما يضمن تحقيق المصالح المصرية وعدم الضرر بها .

#### هوماشر البحث :

(١) محمد منير محجوب ، الاتصال الفعال للعلاقات العامة ، القاهرة - مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٣٦ .

(٢) عبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس السياسي والرأي العام ، القاهرة - مصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م ، ص ٥٧ .

(٣) أحمد العييمي ، السياسة الخارجية ، عمان - الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م ، ص ٢٧٨ .

(٤) عبد اللطيف محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

- (٥) أحمد سعيد تاج الدين ، ٢٥ يناير ثورة الشعب ، القاهرة - مصر ، الهيئة العامة لاستعلامات المصرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ م ، ص ص ٢٥ - ٢٨ .
- (٦) انتصار إبراهيم عبد الرزاق - د صفد حسام الساموك ، الأعلام الساموك ... تطور في الأداء والوسيلة والوظيفة ، بغداد - العراق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ م ، ص ١٧ .
- (٧) نظرة في الإعلام المصري المعاصر وتأثيره على الرأي العام : حرية التعبير بين الوهم والحقيقة . على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.articulare.wordpress.com> .
- (٨) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، آذار \ مارس ٢٠٠٥ م ، ص ١٥ .
- (٩) نصر محمد عارف ، الفق الانقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، مجلة السياسة ، مركز الأهرام - القاهرة الدولية، العدد (١٨٨) ، أبريل ٢٠١٢ م ، ص ص ٥٣ - ٥٢ .
- (١٠) عبد اللطيف محمد خليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .
- (١١) نغم نذير شكر ، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الدولية، العدد (٤٨) ، نيسان ٢٠١١ م ، جامعة بغداد ، ص ٩ .
- (١٢) نظرة في الإعلام المصري المعاصر وتأثيره على الرأي العام : حرية التعبير بين الوهم والحقيقة ، مصدر سبق ذكره .
- (١٣) مجدي صحي ، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٤) ، أبريل \ مارس ٢٠١١ م ، ص ص ١٩ - ٢٠ .
- (١٤) أحمد سعيد تاج الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .
- (١٥) د. سداد مولود سبع ، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر ، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٩٨) ، شباط ٢٠١١ م ، جامعة بغداد ، ص ٢٧ .
- (١٦) د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق - د صفد حسام الساموك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
- (١٧) آثرأسا بيرغر ، وسائل الإعلام والمجتمع : وجهه نظرية نقدية ، ترجمة : صالح خليل أبو أصبع ، سلسلة كتب عالم المعرفة العدد (٣٨٦) ، الكويت ، آذار \ مارس ٢٠١٢ م، ص ٢٣ .
- (١٨) اوليع عوكي، فيسبوك للجميع، بيروت - لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ م ، ص ٣٨ .
- (١٩) علي محمد رحومة ، علم الاجتماع الآلي ، الكويت، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني \ يناير ٢٠٠٨ م ، ص ص ٧٣ - ٧٤ .
- (٢٠) عمار علي حسن ، الأسباب الداخلية والخارجية لبروز الحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي ، من كتاب (الحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي : الآثار والأفاق ) ، بيروت - لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ م و ص ٢٢ .
- (٢١) شريف رشدي - إسراء إسماعيل ، الواقع الافتراضي : الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتحولات الاتصالات والمعلومات ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام - القاهرة ، العدد (١٨٧) ، يناير \ مارس ٢٠١٢ م، ص ٩٢ .
- (٢٢) د. سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .
- (٢٣) رانيا مكم ، التيار الرئيسي : الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية والتطبيق ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة ، العدد (١٨٧) ، يناير \ مارس ٢٠١٢ م، ص ٩ .
- (٢٤) د. عبد الله الأشعـل ، الرأـي العام .... وـالـسيـاسـةـ الـخـارـجـةـ فـيـ مـصـرـ ، مجلـةـ أـكتـوبرـ ، العـدـدـ (١٨٧٦) ، أـيلـولـ ٢٠١٢ مـ : عـلـىـ المـوـقـعـ . على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.Octobermag.com> .
- (٢٥) اشرف عبد العزيز عبد القادر ، المحتجون : كيف تؤثر المظاهرات و الاعتصامات في سياسات الدول ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، و مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ مارس ٢٠١٢ م، ص ١٤ .
- (٢٦) رانيا مكم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .
- (٢٧) هاني خلاف ، الضاغطون : أبعاد تأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ مارس ٢٠١٢ م ، ص ٣٨ .
- (٢٨) مصطفى العلوى ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة ، العدد (١٨٤) ، أبريل \ مارس ٢٠١١ م، ص ٤٠ .
- (٢٩) هناء عبيد ، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام - القاهرة ، العدد (١٨٤) ، أبريل \ مارس ٢٠١١ م، ص ص ٤٦ - ٤٧ .
- (٣٠) عز الدين شكري فشير ، كيف تعامل الثورات العربية مع العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٤) ، أبريل \ مارس ٢٠١١ م، ص ٤١ .

- (٣١) تقرير استراتيجي حول اثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت - لبنان ، العدد (١٣٨) ، ربيع \ ٢٠١١ م ، ص ٤٨ .
- (٣٢) مصطفى العلوى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
- (٣٣) محمد سلمان طابع ، السياسة الخارجية : تغييرات منضطة ومصالح دائمة ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢ م، ص ٢٦ .

(34) **Middle East and North Africa Report , prepared by the Arab Reform In iterative , Norwegian peace building Research center, NO (26) , August 2012 , p.p 4 - 5 .**

- (٣٥) اللواء أ.ج محمد قشقوش ، العلاقات العسكرية المدنية : الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش العربية في مرحلة ما بعد الفورات العربية، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، ابريل \ ٢٠١٢ م ، مركز الأهرام - القاهرة ، ص ١٥٥ .

(٣٦) السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي ، معهد العربية للدراسات والتدريب . على الموقع الالكتروني التالي :

<http://www.alarabia.net>

(٣٧) هناء عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧ - ٤٨ .

- (٣٨) تقرير استراتيجي حول اثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

- (٣٩) هاني خلاف ، الصاغطون : أبعاد تأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام - القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢ م، ص ٣٨ .

(٤٠) محمد سلمان طابع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥ - ٢٨ .

(٤١) مصطفى علوى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .